المتظاهرين بالقنوط(١٤). وكان ذلك في اواخر مايو (ايار) ١٩٤٦ . مما دفع الحكومة العراقية الى اصدار أمر بتعطيل صحيفة « العصبة » لمدة سنة . وفي مذكرة وجهتها عصبة مكافحة الصهيونية الى رئيس جمعية الصحفيين ببغداد ، اعتبرت العصبة قرار التعطيل هذا « بادرة سيئة لها عواقبها الوخيمة على الصحافة العراقية » . وأكدت مذكرة العصبة « ان للاستعمار والصهيونية دخلا قد حمل السلطات على اصدار قرار التعطيل ، استنادا الى الوشايات الملفقة التي روجها ويروجها اذناب الاستعمار والصهيونية ضد عصبتنا ، وضد جميع الصحف الوطنية الحرة ، لغرض ايقاف الحملة الوطنية المثارة اليوم في سبيل فلسطين العربية ، في سبيل طرح قضيتها على مجلس الامن ، في سبيل اتخاذ اجراءات فعالة ضد المعتدين ، وفي سبيل الجلاء ، والقضايا الوطنية الاخرى ، وفي سبيل كشف المؤامرات والدسائس التي تحيكها الجهات الاستعمارية ضد قضية التحرر العربية الوطنية » . ونددت المذكرة بقرار التعطيل ، مؤكدة « ان تعطيل الصحف الوطنية معناه كم افواه الشعب . معناه تجريده من أداة فعالة توجه نضاله . معناه ترك البسطاء من ابناء شعبنا فريسة الدعايات الاجنبية الخبيثة التي تحاول صرف أنظار شعبنا عن قضاياه الملحة — التحررية والعمرانية — وتمزيقه بالتفرقة والمشاحنات الطائفية والعنصرية وغيرها » . وتشير مذكرة العصبة الى « النتائج السيئة التي تتعرض لها حركتنا الوطنية ... والخسارة المادية التي تلحق بالصحفي من جراء التعطيل » وتستنكر المذكرة وقوع « هذه الاهانة على الصحافة الوطنية » . وتنهي العصبة مذكرتها، بطلب تأييد جمعية الصحفيين العراقيين ومساعدتها « من أجل الغاء قرار التعطيل الجائر ... وفي سبيل وضع حد لمثل هذه الاحكام الادارية ضد الصحف الوطنية »(١٥).

وسارعت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني العراقي بارسال مذكرة احتجاج الى رئيس وزراء العراق ، ضد تعطيل صحيفة « العصبة » وضد مهاجمة الشرطة العراقية للوطنيين ، وتنديدا بمنع الحكومة العراقية للاضراب السلمي الذي كان قد دعا اليه حزب التحرر الوطني العراقي ، تأييدا لفلسطين . واشارت مذكرة حزب التحرر الى أن الدستور العراقي قد صان الحريات الشخصية. كما اشارت الى اطلاق الوزارة العراقية الحريات ، وتستهجن المذكرة لكونها لا تجد من « هذا العهد سوى الرجوع الى الاساليب البالية في الحكم » . واستنكرت مذكرة الحزب العراقي مهاجمة الشرطة العراقية للهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني التي كانت قد دعت « الهيئات الوطنية للتداول بشأن اقامة مظاهرة سلمية في سبيل فلسطين » . كما نددت المذكرة بهذه « الاجراءات غير القانونية » وطالبت « بايقاف هذه الاجراءات التعسفية غير القانونية ، واطلاق الحريات الديمقراطية » . وقد حملت المذكرة توقيعات كل من سالم عبيد النعمان المحامي — محمد علي الزرقا — يوسف هارون زلخة — محمد حسين أبو العيس المحامي — مهدي عبد الرزاق المحامي — حسين محمد الشبيبي — علي شكري — وعبدالكريم الصفار(١٦).

ماذا بقي منها للتاريخ ؟ تقاس أهمية الحدث أو العمل — أي حدث أو عمل — بمدى عمق تأثيره في الحياة الفكرية والمادية والسياسية للمجتمع . وتقول مجلة ماركسية مصرية ، في تقييمها لعصبة مكافحة الصهيونية ، ان العصبة قد فضحت « بكفاحها السياسي الواعي ، وبالتأييد الذي نالته من الجماهير العراقية ، مواقف الحكومة العراقية المترددة ازاء مشكلة فلسطين »(١٧).

وبعد اعتقال قادة العصبة ، في يونيو (حزيران) ١٩٤٦ ، كتب اثنان منهم ، هما يوسف هارون زلخة — رئيس العصبة ، ومحمد حسن ابو العيس عضو هيئتها الادارية ، كتبا احتجاجا ، منعت الحكومة العراقية زملاء المعتقلين من ارساله — برقيا — الى امين عام الجامعة العربية ومختلف الصحف والهيئات التقدمية في الاقطار العربية . وحصلت